E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.6/1995/L.17/Add.4
28 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون
نيويورك، ١٥ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥
البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال

الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم: مشروع منهاج العمل

مشروع منهاج العمل

إضافة

الفصل الرابع

الأهداف والاجراءات الاستراتيجية

ألف - عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة

٣٩ - يعيش في العالم اليوم أكثر من بليون من الناس في ظل ظروف غير مقبولة من الفقر، معظمهم في البلدان النامية، والأغلبية الساحقة منهم من النساء. ولقد جاء منها عدم اليقين في مجال الاقتصاد العالمي مصحوبا بعملية إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي واستمرار مشاكل الديون الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي. كذلك فإن كافة أشكال المنازعات وتشريد السكان والتدهور البيئي أدت الى تقويض/زيادة تقويض قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. إن التحولات العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي تؤثر بشكل عميق في بارامترات التنمية الاجتماعية في جميع البلدان. ونجم عن ذلك اتجاه له شأنه يتمثل في زيادة فقر المرأة بدرجات تتفاوت من منطقة الى أخرى. كذلك فإن حالات التفاوت بين النوعين في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية تسهم أيضا بقسط كبير في فقر المرأة (انظر النظر الكامل للبطالة والعمالة الناقصة فيما بعد). وأدت الهجرة وما يترتب على ذلك من تغييرات في هياكل الأسرة الى وضع أعباء إضافية على عاتق المرأة، لا سيما المرأة المسؤولة عن تلبية احتياجات عدة معالين. لذلك يلزم إعادة النظر في سياسات الاقتصاد الكلي وإعادة صياغتها بحيث تلبي هذه الاتجاهات. فهذه السياسات تنصب

290395 290395 95-08875

بصورة خالصة تقريبا على القطاع الرسمي. كما تجنح الى إعاقة مبادرات المرأة ولا تولي أي اعتبار لاختلاف الآثار على المرأة والرجل. لذلك فإن تطبيق التحليل الذي يراعي الفوارق بين الجنسين على طائفة عريضة من السياسات والبرامج أمر له أهمية حاسمة بالنسبة لاستراتيجيات خفض مستوى الفقر. ومن أجل استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا بد من إتاحة الفرصة للمرأة والرجل للاشتراك بصورة تامة وعلى قدم المساواة في وضع سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية للقضاء على الفقر. فهذا الهدف لا يمكن تحقيقه في برامج مكافحة الفقر وحدها وإنما يقتضي أيضا المشاركة الديمقراطية وإحداث التغييرات في الهياكل الاقتصادية لضمان أن تتاح لجميع النساء إمكانية الوصول الى الموارد والفرص والخدمات العامة. إن الفقر حالة معقدة وكثيرة الأبعاد، فهي تتضمن أبعادا ذات منشأ وطني ودولي معا. والفقر مشكلة متعددة المظاهر، تشمل الافتقار الى الإيرادات والموارد الانتاجية التي تكفي لضمان إقامة الأود بصورة مستدامة؛ والجوع وسوء التغذية؛ واعتلال الصحة؛ ومحدودية أو عدم إمكانية الوصول الى التعليم والخدمات الأساسية الأخرى؛ وازدياد حالات الاعتلال والوفيات من جراء الأمراض؛ والتشرد وعدم كفاية المساكن؛ وحالات عدم السلامة البيئية؛ والتمييز والاستبعاد في المجال الاجتماعي. وهي تتميز أيضا بالحرمان من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية. وهي بهذه الصفة ظاهرة تحدث في جميع البلدان - في شكل فقر جماعي في العديد من البلدان النامية وجيوب للفقر في خضم الثروة في البلدان المتقدمة النمو. وقد ينجم الفقر عن الركود الاقتصادي مما يفضي الى فقدان وسائل كسب العيش أو كارثة أو نزاع. وهنالك أيضا فقر العمال الذين يتقاضون أجورا متدنية والفقر المدقع الذي يتعرض له من يفقدون نظم الدعم المقدم من الأسر والمؤسسات الاجتماعية وشبكات السلامة.

٤٠ - غير أن عدد النساء الفقيرات قد تزايد، في العقد الماضي، بنسبة تفوق تزايد عدد الرجال الفقراء، ولا سيما في البلدان النامية. ومنذ عهد قريب صار الفقر انثوي مشكلة لها خطرها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بوصف ذلك من النتائج القصيرة الأجل لعمليات التحول في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة الى العوامل الاقتصادية، هنالك عوامل تعد هي الأخرى مسؤولة عن هذه الحالة وتتمثل في تصلب الأدوار الاجتماعية المحددة للجنسين ومحدودية فرص وصول المرأة الى السلطة والتعليم والتدريب والموارد الانتاجية (على وعلى عوامل ثقافية واجتماعية ناشئة تفضي الى عدم الاستقرار وتدهور الأسر). ومن العوامل التي أسهمت في هذه الحالة الاخفاق في جعل كافة عمليات التحليل والتخطيط في الميدان الاقتصادي تتضمن في صلبها الأساسي منظور يقوم على مراعاة مشاكل الجنسين بصورة وافية للغرض والتصدي للأسباب الكامنة وراء الفقر.

٤١ - وتسهم المرأة في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر عن طريق العمل المجزي وغير المجزي في المنزل والمجتمع المحلي وفي سوق العمل. لذلك فإن تمكين المرأة من أداء دورها يعد عاملا حاسما لاستئصال شأفة الفقر.

٤٢ - وفي حين أن الفقر يؤثر على الأسر المعيشية ككل، نظرا لتوزيع العمل والمسؤوليات عن رفاه الأسرة المعيشية على أساس اختلاف الجنسين، تتحمل المسؤولية قسطا غير متناسب من العبء، حيث تحاول إدارة دفة شؤون الأسرة المعيشية من حيث استهلاكها وحمايتها في ظل ظروف تقوم على ازدياد شح الموارد. ويعد الفقر حادا بصفة خاصة بالنسبة للمرأة التي تعيش في الأسر المعيشية الريفية.

٤٣ - وفقر النساء له صلة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي وإمكانية الوصول الى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الائتمان وامتلاك الأراضي وإرثها، وخدمات التعليم والدعم، واشتراك المرأة بالحد الأدنى في عملية اتخاذ القرارات. كذلك فإن الفقر يضطر المرأة الى الوقوع في حالات تجعلها عرضة للاستغلال الجنسي.

٤٣ - ثانيا - وفي بلاد كثيرة لا تراعي نظم الرعاية الاجتماعية بشكل كاف الظروف المحددة للمرأة التي تعيش في ظل الفقر، وبالتالي يوجد اتجاه الى تقليص الخدمات المقدمة من قبل هذه النظم. وخطر وقوع المرأة فريسة للفقر أكبر منه بالنسبة للرجل، لا سيما في أوساط المسنين، حيث تقوم نظم الضمان الاجتماعي على مبدأ استنبار العمالة المجزية. ففي بعض الحالات لا تفي النساء بهذا الشرط نظرا لحالات انقطاعهن عن العمل، بسبب التوزيع غير المتوازن للعمل المجزي وغير المجزي. وفضلا عن ذلك، تواجه المسنات كذلك المزيد من العقبات فيما يتعلق بالدخول مجددا الى سوق العمل.

٤٣ - ثالثا - وفي العديد من البلدان المتقدمة النمو، حيث يعتبر المستوى العام للتعليم والتدريب المهني للمرأة والرجل مماثلا وحيث توجد نظم للحماية من التمييز، أدت التحولات الاقتصادية التي شهدها العقد المنصرم، في بعض القطاعات إما الى زيادة قوية في بطالة المرأة أو الى جعل عمالتها محفوفة بمخاطر قوية. لذلك زادت نسبة النساء في أوساط الفقراء. وفي البلدان التي يوجد فيها مستوى عاليا لانخراط البنات في السلم التعليمي، تعتبر البنات اللائي يتركن النظام التعليمي في وقت أبدر، دون أي مؤهلات، من أضعف الفئات في سوق العمل. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وبلدان أخرى تشهد تحولات جذرية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غالبا ما تكون هذه التحولات قد أدت الى خفض دخول المرأة أو الى حرمانها من الدخل، سواء جاء من العمل أو من الحماية الاجتماعية.

٤٤ - وبصفة خاصة ينبغي زيادة قدرة المرأة على الانتاج في البلدان النامية لتمكينها من الوصول الى رأس المال والموارد والائتمان والأرض والتكنولوجيا والمعلومات والمساعدة التقنية والتدريب كي يتسنى لها زيادة دخلها وتحسين تغذيتها وتعليمها ورعايتها الصحية ومركزها داخل الأسرة المعيشية. ويعد إطلاق سراح الطاقة الانتاجية للمرأة أمرا حيويا للخروج من دائرة الفقر بحيث تستطيع المرأة أن تقتسم كامل فوائد التنمية وثمرات عملها.

٤٥ - (ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة إلا بتحسين المركز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والثقافي للمرأة). فالتحدي يتمثل في التغلب على الفقر وفي تمكين المرأة من أداء دورها في المجالين الاقتصادي والسياسي.

الهدف الاستراتيجي - ألف - ١ استعراض واعتماد وإدامة سياسات اقتصادية كلية واستراتيجيات انمائية تهتم باحتياجات المرأة وجهودها الرامية الى التغلب على الفقر ضمن إطار التنمية المستدامة

الإجراءات التي يتعين اتخاذها

٤٦ - من جانب الحكومات:

(أ) استعراض وتكييف سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية بحيث تشترك فيها المرأة اشتراكا تاما وعلى قدم المساواة بهدف تحقيق أهداف منهاج العمل؛

(أ) - مكررا - تحليل السياسات والبرامج، بما في ذلك السياسات والبرامج ذات الصلة بتحقيق الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي، وبرامج التكيف الهيكلي، ومشاكل الدين الخارجي، والضرائب، والاستثمارات، والعمالة، والأسواق وكافة القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد، من حيث أثرها على الفقر والإجحاف وخاصة على المرأة؛ وتقييم أثر تلك البرامج والمشاكل على رفاه الأسرة وأحوالها، وتكييفها، حسب الاقتضاء، بحيث تؤدي الى توزيع الأصول الانتاجية والثروة والفرص والدخول والخدمات بصورة أكثر انصافا، وذلك من منظور يراعي الفروق بين الجنسين؛

(أ): ثالثا ـ انتهاج وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية وقطاعية تكون سليمة ومستقرة وتستهدف تحقيق اشتراك المرأة اشتراكا تاما وعلى قدم المساواة وتشجع على النمو الاقتصادي المستدام (في إطار تنمية تركز على البشر) (مستدامة تركز على البشر)، وتعالج الأسباب الكامنة وراء الفقر وتكون موجهة بحيث تؤدي الى استئصال شأفة الفقر وتقليل حالات الاجحاف القائم على الجنسين؛

(ب) إعادة تنظيم عملية تخصيص النفقات العامة وتوجيهها الى إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة وكفالة إتاحة وصولها الى الموارد الانتاجية على قدم المساواة وبصورة أكثر إنصافا، وتلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة في المجالات الاجتماعية والتعليمية والصحية، لا سيما المرأة التي تعاني الفقر؛

(ج) إقامة قطاعات زراعية وأخرى لصيد الأسماك، حيثما وحسبما يقتضي الأمر، بغية كفالة الأمن الغذائي على الصعيد الوطني وللأسر المعيشية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية، وذلك، حسب الاقتضاء، بتخصيص ما يلزم من الموارد المالية والتقنية والبشرية؛

(ج) : ثانيا وضع سياسات وبرامج إنمائية للترويج لتوزيع الأغذية بصورة منصفة داخل الأسرة المعيشية؛

(د) توفير شبكات الأمان المناسبة وتعزيز نظم الدعم المستندة الى الدولة والى المجتمع المحلي بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية، بهدف تمكين المرأة التي تعاني من الفقر من تحمل وطأة البيئات الاقتصادية السلبية وصون وصولها ودخولها اللازمة لكسب العيش في أوقات الأزمات؛

(هـ) استحداث سياسات اقتصادية يكون لها أثر إيجابي على عمالة المرأة العاملة ودخلها في القطاعين الرسمي وغير الرسمي معا واعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالتها، لا سيما البطالة طويلة الأمد؛

(و) صياغة وتنفيذ، حيثما اقتضى الأمر، سياسات محددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والسياسات ذات الصلة من أجل دعم الأسر المعيشية التي ترأسها إناث؛

(ح) وضع وتنفيذ برامج لمكافحة الفقر، بما في ذلك خطط للعمالة، من شأنها أن تؤدي الى تحسين إمكانية الوصول الى الأغذية بالنسبة للمرأة التي تعاني الفقر، بما في ذلك عن طريق الآليات المناسبة لتحديد الأسعار والتوزيع؛

(ط) (اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المهاجرات والمشردات داخليا من أداء دورهن عن طريق تخفيف السياسات المتشددة والتقييدية في مجال الهجرة، والاعتراف بمؤهلات ومهارات المهاجرات اللائي تكون في حوزتهم الوثائق اللازمة وإدماجهن في قوى العمل بشكل تام، واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة لإعمال حقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا بصورة تامة)؛

(ط): مكرر ـ اعتماد التدابير اللازمة لإدماج وإعادة إدماج المرأة التي تعاني من الفقر والمهمشة اجتماعيا في قوى العمالة المنتجة والاتجاه الرئيسي للاقتصاد وإتاحة الفرص الاقتصادية للمشردات داخليا بصورة تامة، بما في ذلك الاعتراف بمؤهلات ومهارات المهاجرات واللاجئات؛

(ي) تمكين المرأة من الحصول على المسكن الذي يكون في متناول اليد وإتاحة إمكانية وصولها الى الأرض، بما في ذلك تذليل كافة العقبات التي تحول دون ذلك، مع وضع تشديد خاص على تلبية احتياجات المرأة، لا سيما المرأة التي تعاني من الفقر والإناث اللائي يترأسن الأسر المعيشية؛

(ك) (في حالة تعديل الفقرة ٣٨ أو اعتماد جزء سابق يشير الى الفئات محل الاهتمام الخاص، تشطب الفقرة التالية بكاملها: وضع برامج خاصة تعكس الاحتياجات المحددة للأطفال، لاسيما البنات، والشابات، والمسنات، والنساء اللائي يعانين من حالات عجز واللائي يعتبرن أقل قدرة على الوصول الى الخدمات الاجتماعية والموارد الانتاجية، حسبما ينطبق)؛

(م) صياغة وتنفيذ برامج تؤدي الى تعزيز إمكانيات وصول المرأة في مجالي الانتاج الزراعي وصيد الأسماك (بما في ذلك المزارعات والمنتجات الكفافيات، لا سيما في المناطق الريفية) الى الخدمات المالية والتقنية وخدمات الإرشاد والتسويق؛ وإتاحة إمكانية الوصول الى الأرض والتحكم فيها، والى الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الملائمة بغية زيادة دخول المرأة وتعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية، لا سيما في المناطق الريفية، وحيثما اقتضى الأمر، التشجيع على إقامة التعاونيات المملوكة للمنتجين والقائمة على السوق؛

(م) ثانية - إقامة نظم للضمان الاجتماعي حيثما كانت لا توجد، أو استعراضها بهدف تحقيق المساواة بين فرادى النساء والرجال، في كل مرحلة من مراحل الحياة؛

(م) ثالثة - ضمان إتاحة امكانية الوصول إلى الخدمات القانونية المجانية أو زهيدة التكاليف، بما في ذلك محو الأمية القانونية لاسيما بهدف الوصول إلى المرأة التي تعيش تحت وطأة الفقر؛

[(س) وضع سياسات وبرامج للمرأة من السكان الأصليين مع اشتراكها واحترام هويتها الثقافية بصورة تامة، كي يتسنى بذلك أن تتاح لها فرص وإمكانيات الاختيار في عمليات التنمية بغية استئصال شأفة الفقر الذي يؤثر عليها].

٤٧ - من جانب المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الإنمائية الإقليمية وعن طريق التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف:

(أ) [[زيادة الموارد المخصصة] [رصد الموارد اللازمة] لاستئصال شأفة الفقر [المدقع]، والوصول إلى المرأة [والأسر] التي تعيش تحت وطأة الفقر] [دعم البلدان النامية بتخصيص موارد جديدة وإضافية لاستئصال شأفة الفقر والوصول إلى المرأة التي تعيش تحت وطأة الفقر]]؛

(ب) تعزيز القدرة على التحليل بغية تقوية المناظير التي تراعي الفروق بين الجنسين وإدماجها في تصميم وتنفيذ البرامج الإقتراضية، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي والانتعاش الاقتصادي، بصورة أكثر اتساما بالمنهجية؛

(ج) [شطب عبء الدين أو خفض جزء كبير منه أو تحويل خدمات الدين التي تقوم بها البلدان النامية، لاسيما البلدان المنخفضة الدخل الأشد مديونية، من أجل مساعدتها على تمويل البرامج والمشاريع التي تستهدف التنمية، بما في ذلك النهوض بالمرأة، وتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة دون الدخول في أزمة ديون جديدة]؛

(ج) ثانية - ضمان أن تكون برامج التكيف الهيكلي مصممة بحيث تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية على الفئات والمجتمعات المستضعفة والمتضررة، مع ضمان أن تكون لها آثار إيجابية على هذه الفئات والمجتمعات المحلية وذلك بمنع تهميشها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واستنباط التدابير اللازمة لتمكينها من الوصول إلى الموارد الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتحكم فيها؛ واتخاذ تدابير للحد من حالات الإجحاف والتفاوت الاقتصادي؛

(د) استعراض ما لبرامج التكيف الهيكلي من آثار على التنمية الاجتماعية بواسطة تقييمات الأثر الاجتماعي والوسائل الأخرى ذات الصلة التي تراعي الفروق بين الجنسين من أجل وضع سياسات ترمي إلى الحد من الآثار السلبية لتلك البرامج وإلى تحسين آثارها الايجابية، مما يكفل عدم تحمل المرأة لقسط غير متناسب من عبء تكاليف الانتقال؛ واستكمال الاقتراض التكيفي بالاقتراض المعزز والموجه نحو التنمية الاجتماعية؛

(هـ) [تهيئة بيئة مواتية لتمكين المرأة من إقامة صرح حياتها بصورة قابلة للاستدامة والمحافظة على ذلك]؛

[٤٧ مكرر، من جانب المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية:

(أ) ينبغي أن تعبئ جميع الأطراف المشاركة في العملية الإنمائية، بما فيها المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات القاعدة الشعبية، والمجموعات النسائية جهودها للعمل من أجل تحسين فاعلية برامج مكافحة الفقر التي تستهدف مجموعات النساء الأشد فقرا والأكثر حرمانا، مثل الريفيات والنساء من السكان الأصليين، وربات الأسر المعيشية، والشابات والمسنات واللاجئات والمهاجرات والمعوقات. على أنه لا ينبغي للحكومات أن تتخلى عن مسؤوليتها المتمثلة في توفير الرفاه الاجتماعي بإحالة المسؤولية الاجتماعية إلى المرأة والمنظمات غير الحكومية؛

(ب) ويتعين على المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية أن تنظم مجموعات ضغط، وأن تنشئ آليات للرصد وأن تضطلع بغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة التي تكفل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفقر الواردة في برنامج العمل. وينبغي أن تهدف هذه الأنشطة إلى ضمان المساءلة والوضوح من جانب الدولة والقطاعات الخاصة؛

(ج) ينبغي للمنظمات النسائية أن تدرج في أنشطتها النساء اللواتي لهن احتياجات متنوعة حسب السن والثقافة والأصل العرقي، وأن تعترف بأن دور منظمات الشباب كشركاء فعليين في البرامج الإنمائية يتزايد باستمرار؛

(د) ينبغي للمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية الأخرى أن تضع، بالتعاون مع الحكومة والقطاعات الخاصة، استراتيجية وطنية شاملة لتحسين الخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية كيما يتسنى للفتيات والنساء الفقيرات من جميع الأعمار الإفادة بشكل كامل من هذه الخدمات. ويتعين السعي إلى الحصول على التمويل لكفالة الوصول إلى الخدمات من منظور متعلق بالجنسين وتوسيع نطاق هذه الخدمات لتبلغ المناطق الريفية والمناطق النائية التي لا تغطيها المؤسسات الحكومية؛

(هـ) ينبغي للمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية أن تضع، بالتعاون مع الحكومات، وأرباب العمل، وغيرهم من الشركاء الاجتماعيين، سياسات خاصة بالتعليم والتدريب وإعادة التدريب لضمان اكتساب المرأة لمجموعة واسعة من المهارات بغية مواجهة المتطلبات الجديدة. وهناك حاجة إلى إيجاد سياسات تضمن توفير التعليم الأساسي والتدريب المهني للفتاة والمرأة من جميع الأعمار وزيادة الوصول إلى التعليم في مجالات العلم والتكنولوجيا والرياضيات والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتطورة، فضلا عن التدريب في مجال الإدارة؛

(و) ينبغي تعزيز حقوق الإنسان للمرأة في الوصول، على قدم المساواة مع الرجل، إلى ملكية الأرض والتصرف فيها، وفي حيازة الممتلكات والحصول على الائتمانات بصرف النظر عن القوانين العرفية والتقاليد والممارسات المتعلقة بالميراث والزواج. ويتعين على المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية أن تحمي الحقوق التقليدية في الأرض وحيازة الممتلكات لجميع النساء، بمن فيهن المشتغلات بالرعي والعاملات في مصائد الأسماك ومجموعات الرحل والنساء من السكان الأصليين، واللاجئات والعاملات المهاجرات.]

الهدف الاستراتيجي ألف - ٢ - تنقيح القوانين والممارسات بغية الاعتراف بحقوق المرأة في الموارد الاقتصادية وضمان وصولها إلى هذه الموارد

[اقتراح بنقل هذا الفرع إلى الفرع واو - ٢]

الإجراءات التي يتعين اتخاذها

٤٨ - من جانب الحكومات:

(أ) ضمان الوصول مجانا أو بتكلفة منخفضة إلى الخدمات القانونية، بما في ذلك محو الأمية القانونية، المصمم خصيصا ليشمل النساء اللواتي يعشن تحت وطأة الفقر؛

(ب) الاضطلاع بإصلاحات تشريعية وإدارية بغية تمكين المرأة من الوصول الكامل إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في تملك الأرض وغيرها من الممتلكات، وفي الميراث، والحصول على الائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات الملائمة؛

(ج) جديدة [سن قوانين للحيلولة دون انتقال موارد المجتمعات الريفية والأصلية إلى القطاع الخاص والشركات عبر الوطنية؛]

(د) جديدة [الحث على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ أو تنفيذها الفعلي في البلدان التي صدقت عليها من قبل، وذلك لكفالة حقوق السكان الأصليين؛]

(هـ) جديدة [حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على اعتماد مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.]

الهدف الاستراتيجي ألف - ٣ - تزويد المرأة بإمكانية الوصول إلى آليات ومؤسسات الادخار وإلى الائتمان

الإجراءات التي يتعين اتخاذها

٤٩ - من جانب الحكومات:

(أ) تعزيز استفادة النساء المحرومات، بما في ذلك النساء اللائي يباشرن الأعمال الحرة، في المناطق الريفية والنائية والحضرية من الخدمات المالية وذلك من خلال تعزيز الروابط بين

المصارف الرسمية ومؤسسات التسليف الوسيطة بما في ذلك الدعم التشريعي وتدريب النساء والدعم المؤسسي للمؤسسات الوسيطة من أجل تعبئة رأس المال اللازم لتلك المؤسسات وزيادة إتاحة القروض.

(ب) تشجيع إقامة صلات بين المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية ودعم ممارسات الإقراض الابتكارية بما فيها الممارسات التي تدمج الائتمان في الخدمات والتدريب المتعلقة بالمرأة.

٥٠ - من جانب المصارف التجارية، والمؤسسات المالية المتخصصة والقطاع الخاص في فحصها لسياساتها بغية تحقيق ما يلي:

(أ) اتباع منهجية في الائتمان والادخار تتسم بالفعالية في الوصول إلى النساء اللائي يعشن تحت وطأة الفقر وتنحو إلى الابتكار في خفض تكاليف المعاملات وإعادة تعريف المجازفة؛

(ب) فتح منافذ خاصة لإقراض النساء، بما في ذلك إقراض الشابات، اللائي يفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى المصادر التقليدية للضمانات الإضافية؛

(ج) تبسيط الممارسات المصرفية، مثل خفض الحد الأدنى للإيداع وغير ذلك من شروط فتح الحسابات المصرفية؛

(د) كفالة مشاركة النساء المقترضات في عملية صنع القرار في المؤسسات التي توفر الائتمان والخدمات المالية، ومشاركتهن في ملكيتها حيثما يمكن ذلك.

٥١ - من جانب المنظمات الدولية للتعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف:

تقديم الدعم، عن طريق توفير رؤوس الأموال والموارد، للمؤسسات المالية، التي تخدم النساء اللاتي يباشرن الأعمال الحرة والمنتجات ذوات الدخل المنخفض، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء.

٥٢ - من جانب الحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف حيثما كان ذلك مناسبا:

دعم المؤسسات التي تستوفي معايير الأداء في الوصول إلى أعداد كبيرة من النساء والرجال ذوي الدخل المنخفض عن طريق الرسملة وإعادة التمويل والدعم المؤسسي الإنمائي في أشكال الاكتفاء الذاتي.

٥٣ - من جانب المنظمات الدولية:

[زيادة] [توفير ما يكفي من] التمويل المخصص للبرامج والمشاريع الرامية إلى تعزيز الأنشطة المستدامة والانتاجية التي تزاولها النساء المحرومات في مجال مباشرة الأعمال الحرة وذلك لتوليد الدخل.

الهدف الاستراتيجي ألف - ٤ - إجراء البحوث التي تمكن المرأة من التغلب على الفقر

الإجراءات التي يتعين اتخاذها

٥٤ - من جانب الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والقطاع الخاص:

(أ) إيجاد الوسائل النظرية والعملية لإدراج المنظورات التي تراعي نوع الجنس في عملية تقرير السياسات الاقتصادية بجميع جوانبها، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي وتخطيطه؛

(ب) [العمل على] تطبيق هذه الوسائل في إجراء تحليل لجميع السياسات والبرامج، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي التي تستطلع تأثيرها على الجنسين ونشر نتائج البحث.

٥٥ - من جانب المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية:

(أ) جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر عن الفقر وجميع جوانب النشاط الاقتصادي ووضع مؤشرات إحصائية لتيسير تقييم الأداء الاقتصادي من منظور يراعي نوع الجنس؛

(ب) استحداث سبل إحصائية مناسبة للاعتراف بعمل المرأة ومساهمتها في الاقتصادي الوطني وإبرازه إبرازا كاملا، بما في ذلك مساهمتها في القطاعين المنزلي والعمل بدون أجر ودراسة العلاقة بين عمل المرأة بدون أجر ونسبة الفقر في صفوفهن وتعرضهن له.

- - - - -